الأمم المتحدة E

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/117
14 February 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ٨ من جدول الأعمال

مسألة إعمال الحق في التنمية

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف تحياتها إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان وتتشرف ، بالاشارة إلى مذكرتها السابقة رقم ٢٧ المؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، بأن ترفق طيه مرة أخرى وثيقة أعدتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعنوان "آثار وآفاق أزمة الديون وبرامج التكيف بالنسبة للتمتع الفعال بحقوق الإنسان ولا سيما بالنسبة لتنفيذ اعلان الحق في التنمية" ، راجية أن يتم تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان في اطار البند ٨ من جدول الأعمال .

آثار وآفاق أزمة الديون وبرامج التكيف بالنسبة للتمتع الفعال بحقوق الإنسان ولا سيما بالنسبة لتنفيذ اعلان الحق في التنمية

لقد اتخذت البلدان النامية وما زالت تتخذ تدابير تهدف إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية وازالة العقبات الهيكلية التي تعترض سبيل تحقيق نمو اقتصادي أسرع ، وهي خطوات أدت ، بدعم من المؤسسات المالية الدولية ، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إلى مساعدة بعض البلدان النامية في تحسين أدائها الاقتصادي . ومع ذلك فإن معظم البلدان النامية تواجه مشكلة ارتفاع المديونية . وهذا يتجلى أيضا في حقيقة أن الدين الاجنبي الاجمالي للبلدان النامية لم يصل قط إلى مثل هذا المستوى العالي ، بحيث أنه بلغ في نهاية عام ١٩٩٣ ما مقداره ٤١٩ ١ مليار دولار* ، وبحيث أن امكانيات التخلص من الآثار المدمرة لمشكلة الديون على العمليات الانمائية في هذه البلدان لا تزال غير أكيدة علاوة على أن الحالة الاقتصادية السائدة في بعض المناطق ومجموعات البلدان النامية ، ولا سيما في أفريقيا ، قد باتت تمثل حالة مثيرة للهلع بالفعل . وتشكل المديونية الأجنبية عاملا من العوامل الأشد الحاحا التي لا تزال تحدد مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستويات المعيشة في العديد من البلدان ، في حين أن المؤسسات المالية الدولية لا تراعي على نحو كاف الحاجة إلى ادراج العناصر الانمائية في برامج التكيف الهيكلي بل إنها تنزع إلى تجاهل الأحوال السياسية والاجتماعية في البلدان المدينة .

ولذلك فإنه من المفهوم تماما أن تكون البلدان النامية قد أصرت على اعتماد القرار ١٣/١٩٩٣ الذي ينص على أن تنظر لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين في "مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إعمال هذه الحقوق ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم ، والدين الخارجي وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وبخاصة على تنفيذ اعلان الحق في التنمية" . وهذا الطلب معقول جدا ومبرر تماما . ولذلك فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، بوصفها بلدا مدينا ، تؤيد هذا الطلب تأييدا كاملا .

---

* ان مصدر البيانات الاحصائية المستخدمة في هذا النص هو ، ما لم يذكر خلاف ذلك ، "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٣" ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٣ .

ان ما أحرز من تقدم في إعمال الاستراتيجية الدولية لحل مشكلة الديون وتحسن الاداء الاقتصادي لبعض البلدان المدينة لا ينبغي أن يؤديا إلى تأجيل مهمة المجتمع العالمي في هذا الخصوص وافقادها وضوحها ، وهي مهمة تتمثل في تحديد الآثار المدمرة المترتبة على أزمة الديون والتي أدت على مدى عقد من الزمن تقريبا إلى الحيلولة دون تحقيق النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية ، مما يشكل تهديدا لأبسط حقوق الإنسان والحريات الاساسية فضلا عن حق هذه البلدان في التنمية الاقتصادية .

والبيانات التي تشير إلى أن ١٥ بلدا من البلدان النامية الأكثر مديونية قد سجلت معدل نمو سلبيا في الناتج القومي الاجمالي (-٠,٧ في المائة) في الفترة الحرجة ١٩٨٣-١٩٩٣ هي بيانات واضحة بذاتها . فبلدان أمريكا اللاتينية مثلا ، وهي قارة ذات مديونية عالية جدا ، قد سجلت أيضا معدل نمو سلبيا في الناتج القومي الاجمالي (-٠,١ في المائة) في الفترة نفسها ، مما يثبت أن هذه البلدان كانت محقة عندما حذرت من أن عقد الثمانينات سيكون عقدا ضائعا بالنسبة لتحقيق التنمية .

وقد بلغ متوسط التدفقات الرأسمالية من ١٥ بلدا من البلدان النامية الأكثر مديونية في الفترة نفسها ، عن طريق التحويلات الصافية للموارد المالية في جميع المناطق ، ما مقداره نحو ٣٠ مليار دولار بينما بلغ هذا المتوسط في حالة أمريكا اللاتينية ما مقداره ٣٣,٦ مليار دولار . وبلغ متوسط مُعامِل الديون الأجنبية السنوية ، أي النسبة بين التزامات خدمة الديون وحصائل الصادرات ، في مجموعة البلدان الـ ١٥ الأكثر مديونية في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ ، ما يزيد عن ٤٠ في المائة ولم ينخفض إلى ما دون مستوى الـ ٣٠ في المائة إلا في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ ، وهو ما ينطبق أيضا على مجموعة البلدان الأمريكية اللاتينية المدينة . وليس من الصعب تصور ما ترتب على هذه التدفقات الرأسمالية الهائلة من آثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان وعلى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان لسكانها .

ان مجموعة البلدان النامية الـ ٢٤ التي تتصدى للقضايا النقدية الدولية والتي كان ليوغوسلافيا دور نشط فيها إلى أن تم بإجحاف تعليق عضويتها قد أثبتت منذ أمد بعيد أن برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي يجب أن تستلهم شعار "التكيف مع تحقيق النمو" . غير أن أعباء التكيف قد ألقيت بصورة غير تناسبية على عاتق البلدان المدينة مما أسفر عن حدوث قدر كبير من التحويلات الصافية للموارد من البلدان المدينة فضلا عن حدوث انخفاضات في الانتاج والعمالة ودخل الفرد .

ولقد بات من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن استراتيجية الديون باكملها في اطار النهج الانمائي ينبغي أن تولي أولوية لاستيفاء الشروط الانسانية ، بما في ذلك مستويات المعيشة والصحة والتغذية والتعليم والعمل للسكان ، ولا سيما فيما بين المجموعات الاضعف والادنى دخلا .

ومن واجب المجتمع الدولي أن يضع قواعد دولية لحل مشكلة ديون البلدان النامية تؤدي إلى حماية السكان في البلدان المدينة وتكفل الاحترام لحقوق الإنسان فيها ولا سيما الحق في التنمية .

لقد كانت يوغوسلافيا السابقة تنتمي إلى مجموعة البلدان الـ ١٥ الاكثر مديونية في العالم إذ شكلت التزامات خدمة ديونها في الفترة نفسها ما يزيد عن ٤٠ في المائة من حصائل صادراتها ، وهو أمر كان ينطبق على كامل مجموعة هذه البلدان النامية الاكثر مديونية . وقد أدى تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واعتماد قراري مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٧٥٧ و٨٢٠ اللذين يفرضان عقوبات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى اضافة بعد جديد ومأساوي لمشكلة إعمال حقوق الإنسان والحق في التنمية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وقد حرمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حتى من حقها في خدمة ديونها وبالتالي المحافظة على علاقات طبيعية مع دائنيها ومع المؤسسات المالية الدولية .

ان للعقوبات المجحفة التي فرضها المجتمع الدولي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عواقب مفجعة . وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الناتج الاجتماعي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في عام ١٩٩٠ قد بلغ نحو ٠٠٠ ٣ دولار . وبالنظر إلى الاتجاهات الاقتصادية السلبية ، والحصار الاقتصادي بصفة خاصة ، فإنه من المقدر أن يكون دخل الفرد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في نهاية عام ١٩٩٣ قد انخفض إلى ما يتراوح بين ٣٠٠ دولار و٣٥٠ دولارا وهو مستوى يعتبر وفقا للمعايير الغربية دون خط الفقر . وكما انخفض الانتاج الصناعي في عام ١٩٩٣ بنسبة ٣٣ في المائة وسجّل في النصف الاول من هذه السنة انخفاضا آخر بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ١٩٩٣ . وبلغ معدل البطالة المسجل في عام ١٩٩٣ ما نسبته ١٨ في المائة من قوة العمل ، بينما منحت اجازات الزامية لنسبة تتراوح بين ٣٥ و٤٥ في المائة من العاملين الذين كانوا مستخدمين في منتصف عام ١٩٩٣ وعددهم ٢,٣ مليون شخص . وبالاضافة إلى ما ترتب على العقوبات من آثار مدمرة على الاقتصاد وما أدت إليه من اختلالات اقتصادية واجتماعية خطيرة ، فقد أدت أيضا إلى تزايد هائل وواسع الانتشار في معدل التضخم الذي بلغ في نهاية عام ١٩٩٣ ما نسبته ٣٠٠ ٩ في المائة ، ويتوقع له أن يقاس في نهاية عام ١٩٩٣ بالملايين ولربما حتى بالمليارات . وقد كانت للحصار الاقتصادي آثار مدمرة على جميع القطاعات الاقتصادية بينما تعتبر الحالة مأساوية على

نحو غير عادي في المجالات الاجتماعية والانسانية ، أي فيما يتعلق بضمان اشاعة الاحوال الطبيعية لمعيشة السكان* . وتتزايد معدلات وفيات الرضع فضلا عن وفيات المسنين والمرضى وذلك بسبب البرد والافتقار إلى الأدوية الأساسية . ولا يمكن مقارنة الاحوال العامة السائدة في المستشفيات إلا بتلك الاحوال التي كانت سائدة خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث أن امدادات الأدوية والمعدات الطبية وامدادات الغاز للسكان ، رغم أنها لا تخضع للعقوبات ، تواجه عقبات يتعذر فهمها ولامبالاة من جانب المجتمع الدولي تستحق الشجب . فالعقوبات لا تتهدد الحق في التنمية فحسب وانما أيضا أبسط حق من حقوق الإنسان ، وهو الحق في الحياة .

ان الاتجاه العام للأحوال المعيشية المتدهورة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعارض مع الطابع القسري للقواعد القانونية الدولية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الفقرتين ١ و٢ من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تسلم "بحق كل شخص في التمتع بمستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية" ، وكذلك الحق الأساسي لكل انسان في التحرر من الجوع . وهو يتعارض أيضا مع أحكام المادة ١ من اعلان الحق في التنمية التي تنص على أن هذا الحق هو "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية" بما في ذلك الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير المصير . وهذا دليل واضح على عدم وجود نص على فرض عقوبة جماعية لمعاقبة أمة بأسرها . ولذلك فإن فرض ومواصلة هذه العقوبة الجماعية لأسباب محض سياسية يشكلان عملا اجراميا ولااخلاقيا لا يمكن وصفه إلا بأنه جريمة ابادة جماعية .

ومثلما أن للبلدان النامية كل حق في ان تنظر لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تأثير أزمة الديون على حقوق الإنسان الأساسية في هذه البلدان ، فإن مسألة الحكم على شعب بأسره ، هو الشعب الصربي ، بالعيش في حالة من البؤس والفقر والتهميش الاقتصادي والفناء التدريجي نتيجة للعقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة هي مسألة ستجد لها مكانا ، عاجلا أم آجلا ، على جدول اعمال هذه اللجنة . وسينظر اليها عندئذ كمثال ساطع ومحزن على انكار نفس تلك الحقوق التي تدعي اللجنة حمايتها من قسوة البشر ، وصفعة توجه إلى سمعة المنظمة العالمية نفسها .

---

* انظر أيضا "النداء الموحد المنقح المشترك بين الوكالات من أجل يوغوسلافيا السابقة (Revised Consolidated Inter-Agency Appeal for Former Yugoslavia) المؤرخ في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ الذي أعدته ادارة الأمم المتحدة للشؤون الانسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

- - - - -